



موازنة الأمن والدبلوماسية سياسة تركيا ذات المسارين تجاه العراق

درية غوشر

مليحة التونيشك





موازنة الأمن والدبلوماسية: سياسة تركيا ذات المسارين تجاه العراق
سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الترجمة والتحرير
الإصدار / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

مليحة أتونيشك / أستاذة في قسم العلاقات الدولية بجامعة الشرق الأوسط التقنية (METU) في أنقرة، وتتركز أبحاثها بشكل رئيسي على قضايا العلاقات الدولية في الشرق الأوسط والسياسة الخارجية التركية.

دریا گوشر / أستاذة في كلية الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بجامعة الشرق الأوسط التقنية (METU)، وتشغل أيضاً منصب رئيسة برنامجي دراسات الشرق الأوسط ودراسات المناطق.

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبعها المركز، وإنما تعبر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014



مع استمرار حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط نتيجة تصاعد النزاعات العسكرية وتبذل الديناميات الإقليمية، طورت مقاربة تركيا تجاه العراق بشكل لافت. فمنذ عام 2020، تسعى أنقرة بفعالية إلى تعزيز علاقاتها مع الحكومة المركزية في بغداد، بالتوازي مع تعزيز ارتباطها الطويل الأمد بحكومة إقليم كردستان.

تقليدياً، ركزت السياسة التركية تجاه العراق على الحفاظ على وحدة أراضيه، ومعالجة التهديدات الأمنية التي يمثلها حزب العمال الكردستاني، الذي تصنفه أنقرة تنظيماً إرهابياً. وقد تشكلت استراتيجية أنقرة بفعل عوامل داخلية، منها صراعها الطويل مع الأقلية الكردية في تركيا، وعدم الاستقرار والصراعات الداخلية في العراق، بالإضافة إلى التحولات في المشهد الجيوسياسي الإقليمي، ولا سيما تصاعد النفوذ الإيراني في العراق وانهيار نظام الأسد في سوريا. ومع ذلك، تظل الأولوية المركزية للسياسة التركية تجاه العراق هي الاعتبارات الأمنية، بما ينسجم مع ضروراتها الداخلية ومصالحها الإقليمية الاستراتيجية.

رغم التوترات التي أعقبت استفتاء عام 2017 على الاستقلال، لا تزال علاقات تركيا قوية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، الحزب السياسي الكردي الرئيسي في الإقليم. أما علاقتها مع غريميه، الاتحاد الوطني الكردستاني، فهي أكثر تعقيداً، نتيجة تصور أنقرة أن الاتحاد الوطني، تحت قيادة بافل طالباني، يتسامح مع أنشطة حزب العمال الكردستاني.

وقد فتح النداء الذي أطلقه زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل، عبد الله أوجلان، في 27 شباط/فبراير 2025، داعياً إلى «نزع السلاح وحل التنظيم»، آفاقاً جديدة ليس فقط في السياسة الداخلية التركية، بل أيضاً على المستوى الإقليمي. ورداً على ذلك، أعلن حزب العمال الكردستاني عن وقف لإطلاق النار في 3 آذار/مارس. ورغم استمرار التحديات، فإن نجاح هذا المسار قد يؤدي إلى تحول مهم في العلاقات التركية-العراقية.

بالتوازي، عززت تركيا تعاؤنها الأمني مع بغداد من خلال اتفاقيات لتبادل المعلومات الاستخبارية وتنفيذ عمليات عسكرية منسقة. وأسفرت الاجتماعات الأمنية رفيعة المستوى التي عقدت في آب/أغسطس 2023 وآذار/مارس 2024 عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون العسكري والأمني، صنف العراق بموجبها حزب العمال الكردستاني «منظمة محظورة»، بما يتماشى مع السردية التركية لمكافحة الإرهاب. وقد أعاد العراق تأكيد هذا الموقف خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى بغداد في نيسان/أبريل 2024، وهي أول زيارة له إلى العراق منذ ثلاثة عشر عاماً. كما وافق العراق على تحويل القاعدة التركية في

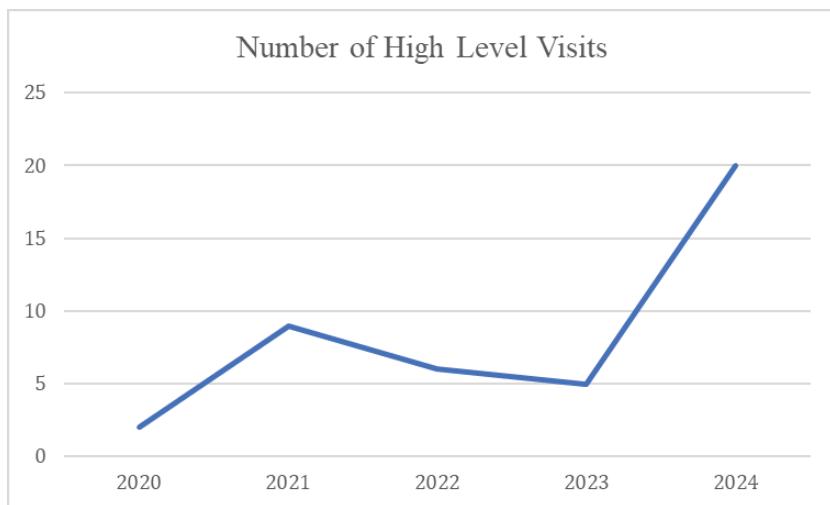




بعشية، التي أنشئت شمال العراق لمحاربة داعش، إلى «مركز تدريب وتعاون مشترك تركي-عربي»، رغم أن التنفيذ لا يزال معلقاً.

شهد النشاط الدبلوماسي التركي تجاه العراق تكثيفاً ملحوظاً، تجلّى في الاجتماعات المتكررة بين المسؤولين الأتراك ونظرائهم العراقيين، بما في ذلك لقاءات مع قادة سُنة مثل محمد الحلبوي، الرئيس السابق لمجلس النواب العراقي، والسيد عمار الحكيم، الزعيم السابق للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وهو من أبرز المنظمات الشيعية.

الشكل 1: الزيارات رفيعة المستوى، بما في ذلك زيارات رئيس تركيا، والوزراء، ورئيس جهاز الاستخبارات التركي (MIT)

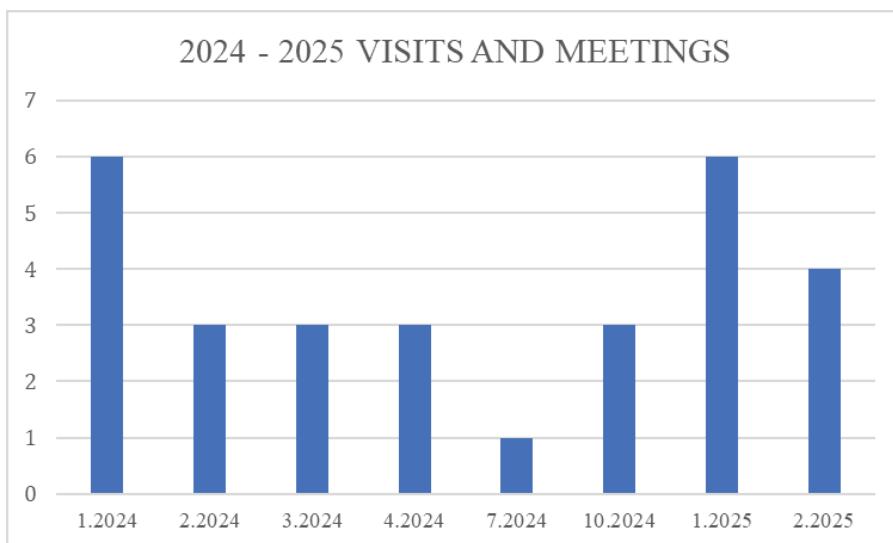


المصدر: استناداً إلى بيانات مجوعة من مصادر رسمية تركية متنوعة، يسلط الشكل الضوء على تامي الانخراط الدبلوماسي بين تركيا والعراق، شاملاً الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.





الشكل 2: 2025-2024



تُظهر دراستنا الميدانية أن تركيا تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، متباوزةً العلاقات الشخصية التي ترتبط بالقادة، وذلك بهدف التخفيف من تأثير التقلبات السياسية المستقبلية. كما أن الضغوط التي مارستها إدارة ترامب على العراق للحد من اعتماده على إيران منحت تركيا نافذة استراتيجية أوسع لتعزيز انخراطها في العراق.

البعد العسكري في سياسة تركيا

تعود العمليات العسكرية التركية في العراق إلى ثمانينيات القرن الماضي، عندما سعت أنقرة إلى تفكيك بنية حزب العمال الكردستاني. وفي عام 2023، شهدت العمليات تصعيداً كبيراً، حيث تركّزت في مناطق متينا وزاب وأفاشين.

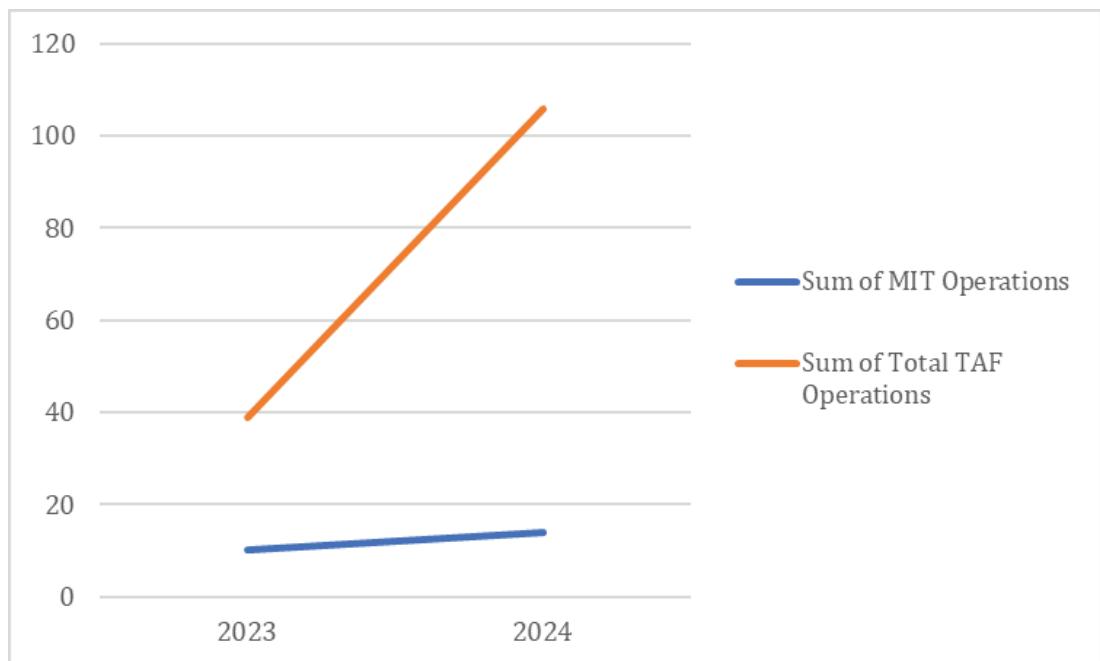
وقد انتقدت بغداد هذه العمليات، وكذلك توسيع تركيا لقاعدتها العسكرية في العراق، واعتبرتها انتهاكاً للسيادة العراقية. كما استهدفت جماعات المقاومة مدعومة من إيران، مثل كتائب حزب الله، القواعد التركية. ويعكس الاتفاق الأخير بين أنقرة وبغداد لتحويل السيطرة على قاعدة بعشيقة إلى العراق نهاية تركيا في التخفيف من المخاوف السيادية



وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الأمني الثنائي.

وخلال العام الماضي، كثفت تركيا أيضاً عملياتها العسكرية ضد شخصيات بارزة من حزب العمال الكردستاني في منطقة السليمانية، التي تخضع لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني، ووجهت تحذيرات مباشرة لزعيم الاتحاد، بافل طالباني، بضرورة قطع العلاقات مع الحزب أو مواجهة العواقب. وفي عام 2023، حظرت تركيا الرحلات الجوية إلى السليمانية كأدلة للضغط. وقد أضفت الانقسامات الداخلية في الاتحاد الوطني موقف طالباني، مع دعم فصائل يقودها لاهور وقBAD طالباني لتعزيز العلاقات مع تركيا وحكومة إقليم كردستان. ويبدو أن استراتيجية تركيا بعيدة المدى تمثل في استغلال هذه الانقسامات لعزل حزب العمال الكردستاني بشكل أكبر.

الشكل 3: تزايد عدد عمليات القوات المسلحة التركية (TAF) وجهاز الاستخبارات التركي (MIT) تجاه سوريا والعراق





الشكل 4: تفاصيل عمليات القوات المسلحة التركية في العراق

Claw-1	2019
Claw-2	2019
Claw-3	2020
Claw-Lightning	2021
Claw-Lock	2022
Claw-Tiger	2023

المصدر: بيانات مجمعة من وزارة الدفاع التركية

على الصعيد الداخلي، طرأت تحولات بارزة في سياسة تركيا الكردية. ويتماشى النداء الذي أطلقه أوجلان لحل حزب العمال الكردستاني مع الديناميات الإقليمية، خاصة في ظل تراجع موقع الحزب نتيجة العمليات العسكرية التركية المكثفة. كما أن التعاون المتزايد بين أنقرة وكل من بغداد وحكومة إقليم كردستان ساهم في تقيد حركة حزب العمال الكردستاني في المنطقة.

بناءً على ذلك، تدخل السياسة الكردية التركية مرحلة جديدة، تتميز بتنسيق ثنائي المسار مع بغداد وحكومة إقليم كردستان، واستخدام استراتيجي للأدوات العسكرية والدبلوماسية. ومع استمرار أنقرة في التنقل ضمن هذا المشهد الجيوسياسي المعقد، سيؤدي التحول المحتمل في سياسة الولايات المتحدة واستراتيجيات إيران الإقليمية إلى دور حاسم في تحديد نتائج الانخراط التركي في العراق وسوريا. وعليه، يتquin على تركيا تحقيق توازن دقيق بين أهدافها في مكافحة الإرهاب وبين الديناميات الإقليمية الأوسع، لضمان استقرار حدودها الجنوبية على المدى الطويل.





التحديات التي تواجه استراتيجية تركيا

تواجه استراتيجية تركيا أربع تحديات رئيسية:

- 1. موازنة العلاقة بين بغداد وأربيل:** لا تزال التوترات قائمة بسبب القضايا الفدرالية غير المحسومة بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، ولا سيما فيما يتعلق بعائدات النفط وإدارة المناطق المتنازع عليها. وتؤثر علاقات أنقرة الوثيقة مع أحد الطرفين بشكل لا مفر منه على علاقتها بالطرف الآخر، مما يتطلب توازناً دبلوماسياً دقيقاً.
- 2. الصراعات الكردية الداخلية:** تعقد المنافسة المستمرة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني الأهداف الاستراتيجية لتركيا في شمال العراق، مما يوفر مجالاً عملياً لحزب العمال الكردستاني، رغم الضغوط العسكرية التركية.
- 3. الهشاشة الداخلية في العراق:** يظل العراق سياسياً هشاً (يصنف ضمن فئة الدول المعرضة للخطر حسب مؤشر الدول الهشة)، ومن المتوقع أن تؤدي الانتخابات المقررة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر إلى تأجيج صراعات السلطة الداخلية مجدداً. وتشكل هذه الاضطرابات تهديداً لمسار العلاقات الحالية بين تركيا وال العراق.
- 4. محدودية القدرات الأمنية:** تُظهر الصعوبات في تنفيذ اتفاق سنجار، الموقع عام 2020 بين أربيل وبغداد لثبت الاستقرار في المنطقة ذات الأغلبية اليزيدية التي دمرها تنظيم داعش، محدودية قدرة العراق على فرض الاتفاques الأمنية. كما أن ضعف قدرات القوات المسلحة العراقية كان عاملاً مساهماً في قرار تركيا استئناف عملياتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني.

تؤثر التوترات الجيوسياسية الإقليمية، ولا سيما بين الولايات المتحدة وإيران، أيضاً على الحسابات الاستراتيجية لتركيا في العراق. فرغم محاولات القيادة العراقية تحقيق الحياد الإقليمي، لا يزال العراق ساحةً لصراع النفوذ. ويشكل النفوذ الإيراني المستمر في السياسة العراقية، إلى جانب تصاعد التعاون الأمني بين تركيا والعراق، حالة من التناقض الاستراتيجي الحاد، مما يسلط الضوء على هشاشة مكاسب تركيا هناك.





ومع أن النفوذ الإيراني بات يواجه تحديات خطيرة نتيجة سياسة «الضغوط القصوى» التي انتهتها إدارة ترامب، إضافة إلى تزايد تردد العراق في الارتباط بإيران إقليمياً، إلا أن السياسة الأمريكية تضيف مزيداً من عدم اليقين، خاصةً إذا مضت إدارة ترامب قدماً في خططها لسحب القوات من سوريا.

الخاتمة

يُظهر بحثنا أن السياسة التركية تجاه العراق خلال السنوات الخمس الماضية اتسمت باتباع استراتيجية ثنائية المسار، حيث أضافت تركيا التعاون مع الفاعلين العراقيين إلى سجل علاقاتها الراسخة مع حكومة إقليم كردستان، مستثمرة في الأدوات الدبلوماسية والعسكرية على حد سواء. وقد أتاح لها هذا التوسيع قدرأً أكبر من المرونة في التعامل مع التحولات السريعة على المستويين المحلي والإقليمي. ومع ذلك، تبقى لهذه المقاربة حدودها، إذ ستعتمد قدرة تركيا على الحفاظ على هذا النهج على مدى نجاحها في التكيف مع التحالفات الإقليمية المتغيرة، وإدارة الديناميات السياسية الداخلية، وتحقيق توازن دقيق بين انخراطها المتزايد في العراق والقيود الجيوسياسية الأوسع نطاقاً.

المصدر:

[tur--diplomacy-and-security-balancing/2025/org.stimson.www//:https
/iraq-towards-policy-track-dual-keys](https://www.stimson.org/turkey-diplomacy-and-security-balancing/iraq-towards-policy-track-dual-keys)





لِدُولَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمِعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
